



Arab Organisation for Human Rights in UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

احتجاز مصريين في سجون سرية في دولة الإمارات

انتهاك خطير للمواثيق الدولية

الإحتجاز التعسفي مؤشراً على ممارسة التعذيب





Date:31/01/2013

احتجاز مصريين في سجون سرية في دولة الإمارات

انتهاك خطير للمواثيق الدولية

الإحتجاز التعسفي مؤشرا على ممارسة التعذيب





مقدمة:

في الأعوام القليلة الماضية شنت السلطات الإماراتية حملة اعتقالات منظمة طالت العديد من نشطاء الإصلاح الإماراتي الجنسية ناهز عددهم ٩٤ معتقلاً وفقاً لبيان مدعي عام الإمارات بتاريخ ٢٧/٠١/٢٠١٣ على فترات متباعدة كما تم تجريد سبعة من جنسياتهم الإماراتية، وخروجاً عن المألوف في الدول الخليجية المحافظة قامت الأجهزة الأمنية باعتقال عدد من النساء الإماراتيات ووجهت للجميع تهم ذات صلة بالتآمر على نظام الحكم في الدولة، وأكد أهالي المعتقلين أن حملة الاعتقالات تمت بطرق غير قانونية بدون مذكرات قضائية ومنعت عن معظم المعتقلين زيارات الأهل والمحامين كما أنه طوال شهور من التحقيق تعرض المعتقلون لتعذيب شديد ولمعاملة حاطة من الكرامة دون أي اعتبار لمكانتهم الاجتماعية وأكثر من ذلك فقد تمت ملاحقة ومضايقة كل المحامين الذين أبدوا استعداداً للدفاع عنهم.

لم تقتصر الاعتقالات والإستدعاءات على الإماراتيين إنما شملت المقيمين فالعديد من هؤلاء تم تسريحهم من وظائفهم التي شغلوها لعشرات السنين وتم إبعادهم عن الدولة في غضون أيام بدون قرارات قضائية أو شرح أسباب ودوافع هذا الإجراء، ومنهم من تم اعتقاله ليحتجز في سجون سرية يتعرض فيها لأشد صنوف التعذيب ليخرج بعد ذلك ويروي ما تعرض له داخل هذه السجون.



اعتقال مصريين:

تدرجت حملة الإعتقالات لتستهدف مصريين مقيمين في دولة الإمارات منذ سنين قدموا خدمات جليلة للدولة كل في مجال تخصصه وبدا أن حملة الإعتقالات على صلة بالتغييرات السياسية في جمهورية مصر. بدأت حملت الإعتقالات بحق المصريين بتاريخ ٢١/١١/٢٠١٢ حيث قامت السلطات الإماراتية باعتقال صالح فرج ضيف الله البالغ من العمر ٥٤ عاما حاصل على دكتوراه في التنمية البشرية، ويعمل مديرا للرقابة والتدقيق الشرعي في بنك دبي الإسلامي ، وفي ذات الشهر تبعه اعتقال مصريين آخرين منهم عبد الله محمد العربي، صلاح رزق المشد ،محمد محمود شهدة ومدحت العاجز وتوالت الإعتقالات ليصل عدد المعتقلين المصريين أكثر من ١٣ مصريا من حملة الشهادات العليا ومن العاملين في أماكن خاصة و حكومية مرموقة لسنوات عديدة مما طرح تساؤلات عديدة حول الدوافع الحقيقية لعملية الإعتقال في هذا الوقت بالذات .





جدول بأسماء بعض المعتقلين:

م	الاسم	نبذة	الإعتقال
١	د.صالح فرج ضيف الله	<ul style="list-style-type: none">• دكتوراه في التنمية البشرية• يعمل في إمارة دبي - بنك دبي الإسلامي - مدير إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي ومدير التدقيق بالبنك• يعمل بالإمارات أكثر من ٢٠ سنة• السن : ٥٤ سنة	تم اعتقاله من منزله مساء الأربعاء ٢١ - ١١ - ٢٠١٢
٢	م.صلاح رزق المشد	<ul style="list-style-type: none">• مهندس إلكتروميكانيك ببلدية دبي• يعمل في الإمارات منذ أكثر من ٢٥ سنة• السن : ٥٨ سنة	تم اعتقاله من منزله مساء الجمعة ٣٠ - ١١ - ٢٠١٢
٣	أ.عبد الله محمد العربي إبراهيم	<ul style="list-style-type: none">• مشرف عام لمادة التربية الإسلامية بمدارس الأهلية الخيرية بدبي - وإمام وخطيب مسجد المطار• يعمل بالإمارات أكثر من ٢٥ سنة• السن : ٥٧ سنة	تم اعتقاله من منزله مساء الجمعة ٣٠ - ١١ - ٢٠١٢
٤	د.محمد محمود على شهدة	<ul style="list-style-type: none">• دكتوراه في الطب النفسي• استشاري أمراض نفسية مستشفى راشد بإمارة دبي منذ ٢٠٠٤• يعمل في الإمارات منذ ٩ سنوات• السن : ٤٧ سنة	تم اعتقاله من منزله مساء الجمعة ٣٠ / ١١ / ٢٠١٢
٥	د. مدحت محمد العاجز	<ul style="list-style-type: none">• دكتوراه في الكيمياء• مدرس بكلية الصيدلة جامعة عجمان - إمارة عجمان• يعمل بالإمارات منذ أكثر من ١٠ سنوات• السن : ٤٢ سنة	تم اعتقاله من منزله مساء الجمعة ٣٠ - ١١ - ٢٠١٢



تم اعتقاله من عيادته مساء الثلاثاء ٢٠١٢-١٢-١١	<ul style="list-style-type: none">• أخصائي أسنان - يملك عيادة خاصة لطب الأسنان بأب القيوين• يعمل بالإمارات منذ أكثر من ٢٨ سنة• اسم العيادة عيادة الدكتور عبد الله زعزع لطب الأسنان• السن ٥٦ سنة	د. عبد الله محمد إبراهيم زعزع	٦
تم اعتقاله من منزله مساء الخميس ٢٠١٢-١٢-١٣	<ul style="list-style-type: none">• دكتوراه في الإعلام• مدير مركز البحار السبع للاستشارات والتدريب• يعمل بالإمارات منذ أكثر من ٢٣ سنة• السن : ٤٩ سنة	د. أحمد لبيب جعفر	٧
تم اعتقاله من منزله مساء السبت ٢٠١٢-١٢-١٥	<ul style="list-style-type: none">• ماجستير هندسة اتصالات• مهندس اتصالات بشركة بترول جاسكو - أبو ظبي• يعمل بالإمارات منذ ٣٢ عاماً• السن : ٦٦ سنة	م. إبراهيم عبد العزيز إبراهيم أحمد	٨
تم منعه من السفر بتاريخ ٢٠١٢-١٢-١٣ من مطار دبي وتم سحب جواز سفره. تم اعتقاله يوم ١٩-١٢-٢٠١٢	<ul style="list-style-type: none">• مدرس رياضيات بمنطقة عجمان التعليمية إمارة عجمان• يعمل في مجال التدريس بالإمارات أكثر من ٢٥ عاماً• السن : ٥٥ سنة	أحمد محمود طه	٩
تم منعه من السفر ثم أعتقل من البيت بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٩	<ul style="list-style-type: none">• طبيب أخصائي باطنة بمستشفى راشد بوزارة الصحة بدبي• يعمل في الإمارات منذ ٣٠ سنة• السن ٦٤ سنة	د. علي احمد سنبل	١٠
تم اعتقاله بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٩	<ul style="list-style-type: none">• صاحب شركة الفاتح للانشاءات• اكثر من ١٧ سنة في مجال الهندسه في الامارات• السن ٥٠ سنة	م. مراد محمد حامد عثمان	١١
اعتقل في ٢٠١٣/٠١/٠١	<ul style="list-style-type: none">• استشاري باطنية في مشفى جامعة الشارقة• يعمل في الإمارات منذ ٧ سنوات• السن ٥٤ سنة	د محمد عبد المنعم محمود	١٢



بتاريخ	اعتقل ٢٠١٣/٠١/٠٣	<ul style="list-style-type: none">• مدير مخبر في بلدية دبي• يعمل في الإمارات منذ ٦ سنوات• السن: ٤٢ سنة	د. عبد المنعم علي السيد عطية	١٣
--------	---------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------------------------------------	----

لم يبلغ الأهالي بشكل رسمي من السلطات الإماراتية باعتقال أبنائهم وكل المعلومات التي حصلوا عليها لم تكن سوى تسريبات من أصدقاء ومعلومات غير يقينية من قبل السفارة المصرية في دولة الإمارات، في منتصف كانون أول عام ٢٠١٢ نفذ الأهالي اعتصاماً أمام السفارة الإماراتية وبشكل دراماتيكي وبتاريخ ٢٠١٣/٠١/٠١ أعلنت صحيفة إماراتية محلية عن اعتقال خلية من المصريين تعمل على أراضي الدولة وأن هؤلاء المعتقلين قاموا بأنشطة شكلت خطراً على أمن الدولة، أرسلت الرئاسة المصرية على الفور وفداً رفيع المستوى إلى دولة الإمارات إلا أن الوفد فشل في معرفة أي تفاصيل وعاد دون أن يتمكن من زيارة المعتقلين، ومن أجل الضغط على السلطات الإماراتية وبتاريخ ٢٠١٣/٠١/٦ نفذ الأهالي اعتصاماً آخر أمام جامعة الدول العربية وهناك تم الاعتداء عليهم من قبل بلطجية.

وعلى الرغم من خطورة التهم الموجهة للمعتقلين لا زالت السلطات الإماراتية ترفض السماح للسفارة المصرية بإرسال مندوب لزيارة المعتقلين كما رفضت زيارة ذويهم أو محامين للإطلاع على طبيعة التهم الموجهة لهم وظروف اعتقالهم .

إن مبعث القلق على مصير المعتقلين وسلامتهم الجسدية والنفسية مرده أولاً إلى الأدلة المتراكمة التي تؤكد ممارسة السلطات الإماراتية في مثل هذه الحالات مختلف صنوف التعذيب والمعاملة الحاطة من الكرامة وثانياً طريقة الإعتقال والجهة التي قامت به حيث وفقاً لشهادات الشهود تمت عملية الإعتقال بدون مذكرات قضائية بطريقة أشبه ما تكون بالخطف على يد أشخاص مدنيين لا يتمتعون بصفة الضابطة العدلية ثالثاً إخفاء المعتقلين في مكان غير مدرج



في قائمة السجون التابعة لوزارة العدل وعدم السماح بزيارة قنصلية أو قانونية رابعاً عدم وجود قضاء نزيه يوفر محاكمة عادلة بعيداً عن تدخل السلطات الأمنية.

شهادات:

فيما يلي شهادات من أقارب بعض المعتقلين توثق الانتهاكات التي ارتكبتها السلطات الإماراتية بحق المعتقلين.

١. السيدة عفاف النجار زوجة المعتقل صالح فرج ضيف الله السيدة "اختطف زوجي يوم ٢٠١٢/١١/٢١ وبلغنا خبر اعتقاله يوم ٢٠١٢/١١/٢٥ من زميل له في السكن وهو الدكتور محمد شهدة الذي أبلغني أن عشرة أشخاص مسلحين وباللباس المدني اقتحموا السكن في منتصف الليل حيث قاموا بتفتيش السكن ومصادرة حاسوب زوجي الشخصي والتحفظ على هواتفه الخاصة، ارتاب محمد شحده من عملية الخطف وقام بإبلاغ شرطة دبي حيث انكرت علاقتها بالحادث كما قام بإبلاغ السفارة المصرية التي لم تستطع الحصول على معلومات أكيدة فبعد عشرة أيام علمنا من سفارة مصر في الإمارات أنه ممكن أن يكون محتجز لدى أمن إمارة أبو ظبي. وبتاريخ ٢٠١٢/١١/٣٠ قامت قوة أمنية باعتقال الكنتور محمد شهدة الذي بلغ عن اعتقال زوجي. إلى الآن لا نعرف مكان اعتقال زوجي ولم نتمكن من زيارته أو توكيل محام لزيارته فالسلطات تمنع توكيل محام إلا بعد توجيه تهمة ونحن قلقين على وضعه الصحي حيث يعاني من مشاكل في الغدة الدرقية ويحتاج الى فحوصات وتحاليل وعلاجات دورية. زوجي قدم خدمات جلييلة للإمارات طوال العشرين سنة الماضية حيث من ضمن ما قام به تقديم عشرات الدورات الإدارية لأجهزة الشرطة والوزارات المختلفة في دولة الإمارات. كان زوجي على وشك إنهاء عمله في الإمارات حيث قمنا بالرحيل أنا والأولاد بتاريخ ٢٠١٢/٠٨/٢٣ لتسجيل أبنائي في



الجامعات والمدارس والإستقرار نهائيا في مصر، زوجي مسؤول عن سبعة أبناء وهم دائما يسألون عنه وهم بحاجة إليه ومن حقنا كعائلة ان نعرف مصير رب العائلة ولم تم اعتقاله في الإمارات".

.٢ أحمد زعزع ابن المعتقل عبد الله زعزع " بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٠٣ قامت إدارة الهجرة والجوازات بإرسال قرار تسفير لوالدي على أن يغادر الدولة خلال ١٥ يوما وقبل انتهاء الموعد وفي اثناء تجهيز والدي أوراقه للخروج من الإمارات داهمت مجموعة من الأشخاص باللباس المدني عيادة والدي الكائنة في إمارة أم القوين بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١١ الساعة الثامنة مساءً وقاموا بتفتيشها تفتيشا دقيقا ومصادرة بعض المقتنيات الشخصية وتم اعتقال والدي من العيادة واقتياده الى مكان مجهول حيث ان السلطات الإماراتية تمنع زيارته وترفض الإفصاح عن مكان احتاجزه او التهم الموجهة له ،والدي يعاني من الضغط والسكر وانزلاق في الغضروف ويحتاج إلى أدوية نحن قلقون جدا على سلامته الصحية ونطالب السلطات الإماراتية بالإفراج عنه".

.٣ السيدة منال الجندي زوجة المعتقل أحمد لبيب جعفر أحمد"اتصل بي زوجي يوم الجمعة الساعة الثالثة عصرا بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٤ ليعلمني أن شخص اتصل به وقال أن شرطة دبي تريد مقابله في فندق قريب من سكنه وأخبرني أنه إذا لم يعد يعني أنهم اعتقلوني،وبعد ذلك لم أعلم عن زوجي شيئا وعندما أتى الى مصر شخص كان يسكن مع زوجي أخبرني أنه في مساء ذلك اليوم فوجئ بوجود عدد من الأفراد مع زوجي يفتشون المنزل وقاموا بمصادرة هواتفه وحاسبه وأرشفة الشخصي.حتى هذه اللحظة تمنع السلطات الإماراتية الزيارة ولا نعرف شيئا عن التهم الموجهة لزوجي .لزوجي أربع أولاد،عمل في الإمارات منذ عشرين سنة وحتى عام ٢٠٠٣ كان يعمل في جريدة الإتحاد الإماراتية وبعد ذلك أسس مركز للتدريب الإعلامي وانا لا أرى أي سبب مقنع لاعتقاله".

.٤ السيدة إقبال مراد زوجة المعتقل إبراهيم عبد العزيز أحمد"يبلغ زوجي من العمر ٦٦ عاما قضى منها ٣٢ سنة في العمل كمهندس اتصالات في دولة الإمارات في عدة أماكن كان آخرها حتى اعتقاله في شركة بترول جاسكو - أبو ظبي ،زوجي مريض يعاني من مشكلة في الغدة الدرقية ومشاكل في الركب والظهر،بخصوص ظروف اعتقاله كان من المفترض ان يعود زوجي إلى مصر ضمن إجازة عادية يوم ٢٠١٢/١٢/١٥ لكن أعيد من المطار ورفضت سلطات الإمارات السماح له بالخروج وعلمنا من أصدقاء يقطنون قريبا من مسكنه أن قوة بلباس مدني قامت باعتقاله مساء ذلك اليوم بعد تفتيش المنزل



ومصادرة حاسبه الشخصي وهاتفه ومنذ ذلك التاريخ ونحن لا نعلم عنه شيء رغم الجهود التي بذلناها عبر السفارة المصرية لزيارته."

هذه بعض الشهادات التي أخذت من ذوي المعتقلين ويلاحظ أنها تشترك في عدة أمور أهمها :

١. أقارب وأهالي المعتقلين وبعد مضي الشهرين على اعتقال بعضهم وشهر على البعض الآخر لم يبلغوا بالطرق الرسمية عن اعتقال أبنائهم أو التهم الموجهة إليهم.
٢. لم يتمكن الأهالي حتى هذه اللحظة من معرفة أماكن احتجاز المعتقلين ولم يمكنوا من زيارتهم.
٣. لم تمكن السلطات الإماراتية وفقا لقواعد الإجراءات المعمول بها المحامين من زيارة المعتقلين أو حضور التحقيق .
٤. ووفقا للتعامل الدبلوماسي بين الدول لم تسمح السلطات الإماراتية بزيارة قنصلية للمعتقلين.
٥. عملية الإعتقال والتحقيق ومكان الإحتجاز تمت خارج رقابة القضاء في حالة أشبه ما تكون بالإخفاء القسري وهو مؤشر على تعرض المعتقلين للتعذيب وهو الأمر الذي اشتهرت به السلطات الأمنية في الإمارات في قضايا مشابهه.

الإطار القانوني:



نصت قوانين الإجراءات الجزائية في معظم الدول العربية (من الناحية النظرية) على ضمانات لحماية المتهم حفظا لسير العدالة ومنع أي خطأ يودي بالمظلومين في السجون على أفعال لم يفتروها ومن هذه الضمانات قيام أشخاص محددين وعلى رأسهم النيابة العامة بإجراءات التحقيق والقبض والتفتيش تحت إشراف القضاء وبحضور ممثل قانوني عن المتهم، والضمانة الأخيرة مهمة جدا في التهم الخطرة حتى يفهم المتهم حقوقه ويعي خطورة الإتهامات الموجهة إليه وحتى في ظل رفض المتهم توكيل محام فعلى جهة التحقيق انتداب محام ليمثل إلى جانب المتهم خلال ٢٤ ساعة، وفي حال قررت جهة التحقيق توقيف المتهم أكثر من ٢٤ ساعة يجب عليها الطلب من القاضي المختص تمديد التوقيف لمدة لا تتجاوز ١٥ يوما في معظم القوانين، وإذا اقتضت الضرورة تمديد توقيف المتهم فإن على جهة التحقيق أن تطلب من محكمة أعلى درجة من الأولى توقيف المتهم وفي هذه الحالة يجب أن لا تزيد مدة التوقيف عن ٣٥-٤٥ يوما وبعد ذلك تتم إحالة الدعوى إلى القضاء المختص لينظر فيها وفي كل مراحل الدعوى إذا اقتضت الضرورة حجز المتهم فيتوجب توقيفه في أماكن محددة حصرا في القانون.

أما قانون الإجراءات الجزائية الإماراتي الصادر عام ١٩٩٢ مع تعديلاته كاد يخلو من الضمانات القضائية حيث أن ضمانات المتهمين قابلة للتأويل وغير منصوص عليها بشكل واضح مثل تفتيش المنازل وحضور المحامي والاتصال بالعالم الخارجي مما يطلق يد السلطات العامة في الدعوى التحقيقية ففي المادة ١١٠ ترك للنيابة العامة التصرف بالدعوى التحقيقية حيث أعطي النائب العام حق حبس المتهم لمدة سبعة أيام يجوز تجديدها لمدة لا تزيد عن ١٤ يوما وإذا استوجب التمديد أكثر وجب عرض الأمر على المحكمة المختصة وفي المادة ١٠٠ وبعد أن نصت على حق المتهم بتمثيل قانوني عادت لتجرده من هذا الحق إذا رأى عضو النيابة أن مصلحة التحقيق تقتضي ذلك.

وعلى الرغم مما يعنون قانون الإجراءات الإماراتي من قصور وتضارب في العديد من المواضع التي تهدر حقوق المتهمين ويعرض تحقيق العدالة إلى الخطر نص القانون على بعض القواعد الهامة شأنه شأن قوانين الإجراءات في الدول العربية منها أن أعضاء الضابطة القضائية محددون حصرا في المادة ٣٣ وليس منهم العاملين في أجهزة المخابرات والأمن كما نص القانون في المواد ٤٥-٥٥ أسس اللقاء القبض على المتهم والضمانات التي يتمتع بها (رغم ضعفها) منها سماع أقواله واطلاعه على أسباب الاعتقال وعند تقرير توقيفه يجب أن يتم ذلك في الأماكن المحددة في القانون، وفي تفتيش المساكن القاعده العامة وفقا للدستور الإماراتي المادة ٣٦ أن



للبوت حرمة ولا يجوز تفتيشها إلا بإذن كتابي والمادة ٥٣ من قانون الإجراءات الجزائية أكدت على ذلك.

عند تطبيق هذه القواعد التي نص عليها المشتري الإماراتي على أرض الواقع ورغم ضعفها على القضية التي بين أيدينا وعلى قضايا سابقة نجد أنه لا أثر لها فالمخولون بالتحقيق والقبض بعيدون ولا علاقة لهم بالأمر والقضاء مغيب ومكان الإحتجاز غير معروف وزيارة الأهل والمحامي ممنوعة حتى إشعار آخر، فأجهزة الأمن أولاً ثم يأتي دور النيابة العامة والقضاء ليشرعنا ما قامت به هذه الأجهزة من انتهاكات.

مما يعني أن ما جاء في هذه القوانين وفي الدستور الإماراتي من حفاظ على الحريات الشخصية ومنع القبض أو الحجز أو التفتيش إلا وفق أحكام القانون وكذلك منع التعذيب والمعاملة الحاطة من الكرامة مجرد شعارات رنانة يراد بها أن تكون ديكورا لنظام يمتن كل وسائل المعاملة القاسية بحق المواطنين والمقيمين.

إن السلطات الإماراتية لم تخالف فقط القوانين التي سنتها إنما في منعها من تواصل المعتقلين بسفارة بلادهم خالفت اتفاقية فينا للعلاقات القنصلية المبرمة عام ١٩٦٣ التي أعطت الحق في المادة الخامسة /ط للبعثة القنصلية بتمثيل رعاياها أو اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمثيلهم التمثيل المناسب أمام المحاكم والسلطات الأخرى في الدولة الموفد إليها.

وعند الحديث عن مخالفة الإمارات في هذا الصدد لالتزاماتها الدولية يتوجب التنبيه أن دولة الإمارات انضمت إلى ثلاث من اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسة السبع المعنية بحقوق الإنسان فقط وهي: "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" ١٩٧٤م "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" ٢٠٠٤م و"اتفاقية حقوق الطفل" ١٩٩٧م وانضمت أيضاً إلى ست من اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني المعنية بحقوق الإنسان، ولم تصادق على اتفاقيات من أهمها اتفاقية مناهضة التعذيب ١٩٤٨م وكذلك العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦م.

وبالنسبة للمواثيق الإقليمية وافقت دولة الإمارات على إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في العام ١٩٩٠، وهي وثيقة إرشادية لا تحتاج إلى تصديق. كما وقعت على الميثاق العربي لحقوق الإنسان المعدل الذي اعتمده القمة العربية في تونس في مايو/أيار عام ٢٠٠٤ ولكنها لم تصادق عليه شأن معظم الدول العربية.



إن عدم مصادقة الإمارات على كثير هذه المعاهدات لا يعفيها من الإلتزام بالقواعد التي نصت عليها فهي دولة عضو في الأمم المتحدة وكذلك أصبحت عضواً في مجلس حقوق الإنسان وفي إطار عضويتها فهي ملتزمة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة عام ١٩٤٨م حيث تنص المادة الخامسة منه "لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة"، وفي المادة التاسعة نص الإعلان على أنه "لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً".

خلاصة وتوصيات:

إن سجل دولة الإمارات أصبح حافلاً بالإنتهاكات التي تم تم توثيقها على مدار الأعوام السابقة وأصبحت معلومة للقاسي والداني إلا أنه يجري التفاوضي عنها من قبل صناع القرار الدولي. وبسبب الضغط الشديد الذي مارسته منظمات حقوقية على دول الإتحاد الأوروبي تبنى البرلمان الأوروبي بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٢ قراراً بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان في الإمارات العربية المتحدة حيث أعرب البرلمان عن "عميق القلق إزاء الإعتداءات وأعمال القمع والتضييق ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين والفاعلين بالمجتمع المدني داخل الإمارات العربية المتحدة الذين مارسوا حقوقهم الأساسية الخاصة بحرية الرأي والتعبير".

ومن المفارقات وعلى الرغم من سجل دولة الإمارات القاتم في مجال حقوق الإنسان وعلى الرغم من عدم مصادقتها على اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية وخلافاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 60/251 الذي يشترط في عضوية مجلس حقوق الإنسان التحلي بأعلى معايير تعزيز وحماية حقوق الإنسان، نالت دولة الإمارات أحد المقاعد الخمسة المخصصة للدول الآسيوية في مجلس حقوق الإنسان بتاريخ ١٢/١١/٢٠١٢.

إن تبوء دولة الإمارات لمقعد مجلس حقوق الإنسان فرصة لممارسة مزيد من الضغوط عليها من قبل الدول الأعضاء لكشف مصير المعتقلين والتحقق من عدم تعرضهم لأي نوع من أنواع التعذيب وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة لهم.

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تدعو الحكومة المصرية إلى الضغط على الحكومة الإماراتية بكل الوسائل الدبلوماسية لتمكينها من زيارة المعتقلين وتوفير كل الضمانات المعتبرة قانوناً والتي تحافظ على حقوقهم وسلامتهم الجسدية والنفسية.



إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تدعو السلطات الإماراتية إلى مراجعة إجراءاتها التعسفية بحق المعتقلين وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق تضم ممثلين عن المعتقلين للوقوف على مدى الانتهاكات التي ارتكبت بحقهم.

نبذة عن المعتقلين:

المهندس/ إبراهيم عبدالعزيز إبراهيم أحمد



السيرة الذاتية :

- تاريخ الميلاد : ٢٦ إبريل ١٩٤٧.
- العمر: ٦٦ سنة
- الحالة الإجتماعية : متزوج و له اثنان و ابنة واحدة وست أحفاد.
- المهنة : مهندس كهرباء- شعبة اتصالات.
- المؤهلات : حاصل على بكالوريوس هندسة الاتصالات- جامعة اسيوط (يونيو ١٩٧٠)
- وحاصل على درجة الماجستير في هندسة الكهرباء – إلكترونيات وحاسبات – جامعة عين شمس (مايو ١٩٨٣)
- مدة العمل و الإقامة في دولة الإمارات العربية المتحدة : ٣٢ سنة.



الدكتور / عبدالله محمد إبراهيم زرع



السيرة الذاتية :

- تاريخ الميلاد : ١ يونيو ١٩٥٧
- العمر : ٥٦ سنة
- الحالة الإجتماعية : متزوج و له ابناء و ابنتان
- المهنة : طبيب أسنان
- المؤهلات : حاصل على بكالوريوس طب الفم و الأسنان - جامعة طنطا (مايو ١٩٨٢)
- مدة العمل و الإقامة في دولة الإمارات العربية المتحدة : ٢٧ سنة .



الدكتور صالح فرج ضيف الله



السيرة الذاتية :

- تاريخ الميلاد : ٦ فبراير ١٩٥٨ .
- العمر : ٥٤ سنة.
- الحالة الإجتماعية : متزوج
- المؤهلات: دكتوراة في إدارة وتطوير الموارد البشرية.
- ماجستير إدارة عامة - موارد بشرية.
- المهنة : مدير إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي ببنك دبي الإسلامي.
- مدة العمل و الإقامة في دولة الإمارات العربية المتحدة : أكثر من ٢٠ سنة.



أ / أحمد محمود طه



السيرة الذاتية :

- العمر : ٥٥ عاما
- الحالة الإجتماعية : متزوج
- المهنة : مدرس رياضيات بمنطقة عجمان التعليمية بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام ١٩٨١ م
- المؤهلات : بكالوريوس علوم قسم رياضيات - تقدير عام جيد جداً جامعة طنطا عام ١٩٧٩
- مدة العمل و الإقامة في دولة الإمارات العربية المتحدة : ٢٥ سنة.



الدكتور / مدحت محمد مصطفى العاجز



السيرة الذاتية :

- تاريخ الميلاد : ٤ إبريل ١٩٧١.
- العمر: ٤٢ سنة.
- الحالة الإجتماعية : متزوج و له ابنان و بنت.
- المهنة : مدرس مساعد في كلية الصيدلة بجامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا – دولة الإمارات العربية المتحدة.
- المؤهلات : - بكالوريوس في علوم الكيمياء من جامعة المنصورة سنة ١٩٩٢.
- ماجستير في الكيمياء غير العضوية من جامعة المنصورة سنة ١٩٩٨.
- دكتوراة في الكيمياء الفزيائية من جامعة المنصورة سنة ٢٠٠٧.
- مدة العمل و الإقامة في دولة الإمارات العربية المتحدة : ١٠ سنوات.



الدكتور محمد عبدالمنعم محمد محمود



السيرة الذاتية :

- تاريخ الميلاد : ٢٠ فبراير ١٩٥٩ .
- العمر : ٥٤ سنة .
- الحالة الإجتماعية : متزوج
- المهنة : استشاري باطنية في مستشفى جامعة الشارقة بالامارات .
- مدة العمل و الإقامة في دولة الإمارات العربية المتحدة : ٧ سنوات .



الدكتور علي أحمد إبراهيم سنبل



السيرة الذاتية :

- تاريخ الميلاد : ١٠ يوليو ١٩٤٩.
- العمر: ٦٤ سنة.
- الحالة الإجتماعية : متزوج وله ولد وخمسة بنات وحفيد.
- المهنة : أخصائي باطنة بمستشفى راشد بوزارة الصحة بدبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- المؤهلات: بكالوريوس الطب و الجراحة جامعة عين شمس ديسمبر ١٩٧٤ وماجستير في طب المناطق الحارة ١٩٧٩ جامعة عين شمس جمهورية مصر العربية
- دبلوم علاج السكر سنتين ٢٠١٠-٢٠١٢ من جامعة كارديف ويلز المملكة المتحدة .
- دبلوم متابعة و علاج الربو بالأساليب الحديثة جامعة أرهس الدنمارك.
- مدة العمل و الإقامة في دولة الإمارات العربية المتحدة : ٢٩ سنة.



الأستاذ عبدالله العربي عبدالله عمر إبراهيم

السيرة الذاتية :



- تاريخ الميلاد : ٥ ديسمبر ١٩٥٦ .
- العمر : ٥٧ سنة .
- الحالة الإجتماعية : متزوج وله خمسة أبناء .
- المؤهل : ليسانس في اللغة العربية و الدراسات الإسلامية من كلية دار العلوم جامعة القاهرة .
- المهنة : أستاذ و موجه لقسم التربية الإسلامية في المدارس الأهلية الخيرية و إمام و خطيب مسجد المطار في دبي .
- مدة العمل و الإقامة في دولة الإمارات العربية المتحدة : ٢٥ سنة .



الدكتور محمد محمود علي شهدة



السيرة الذاتية :

- تاريخ الميلاد: ١٩٦٦/١١/٥
- العمر: ٤٧
- الحالة الإجتماعية : متزوج
- المهنة : أستاذ مساعد في الطب النفسي
- المؤهلات :
- بكالوريوس الطب والجراحة كلية الطب المنصورة،
جامعة المنصورة، نوفمبر ١٩٩٠.
- ماجستير في الطب النفسي وعلم الأعصاب، كلية
الطب، جامعة المنصورة، مايو، ١٩٩٦ .
- درجة الدكتوراه الطبية (MD)، في الطب النفسي،
كلية الطب، جامعة المنصورة، ٢٠٠٣.
- مدة العمل و الإقامة في دولة الإمارات العربية
المتحدة: ٩ سنوات.



الدكتور / أحمد جعفر



السيرة الذاتية :

- تاريخ الميلاد: ١٩٦٤/٤/٢
- العمر: ٤٩
- الحالة الإجتماعية: متزوج
- المهنة: مدير العناصر السبعة للتدريب الإعلامي في دبي .
- المؤهلات : كلية إعلام قسم صحافة - دكتوراه في تنمية المؤسسات الاعلامية.
- مدة العمل والاقامة في الإمارات : ٢٠ سنة



صلاح محمد رزق المشد



السيرة الذاتية :

- تاريخ الميلاد: ١٩٥٥/٤/٩
- العمر: ٥٨
- الحالة الإجتماعية: متزوج
- المهنة: مهندس استشاري في قسم المشاريع العامة بلدية دبي.
- المؤهلات : بكالوريوس هندسة شعبة القوى الميكانيكية (مايو ١٩٧٨) .
- مدة العمل و الإقامة في دولة الإمارات العربية المتحدة : ٢٥ سنة